هل ما يحدث في وطننا العربيّ ثورة؟

أحمد ماضي*

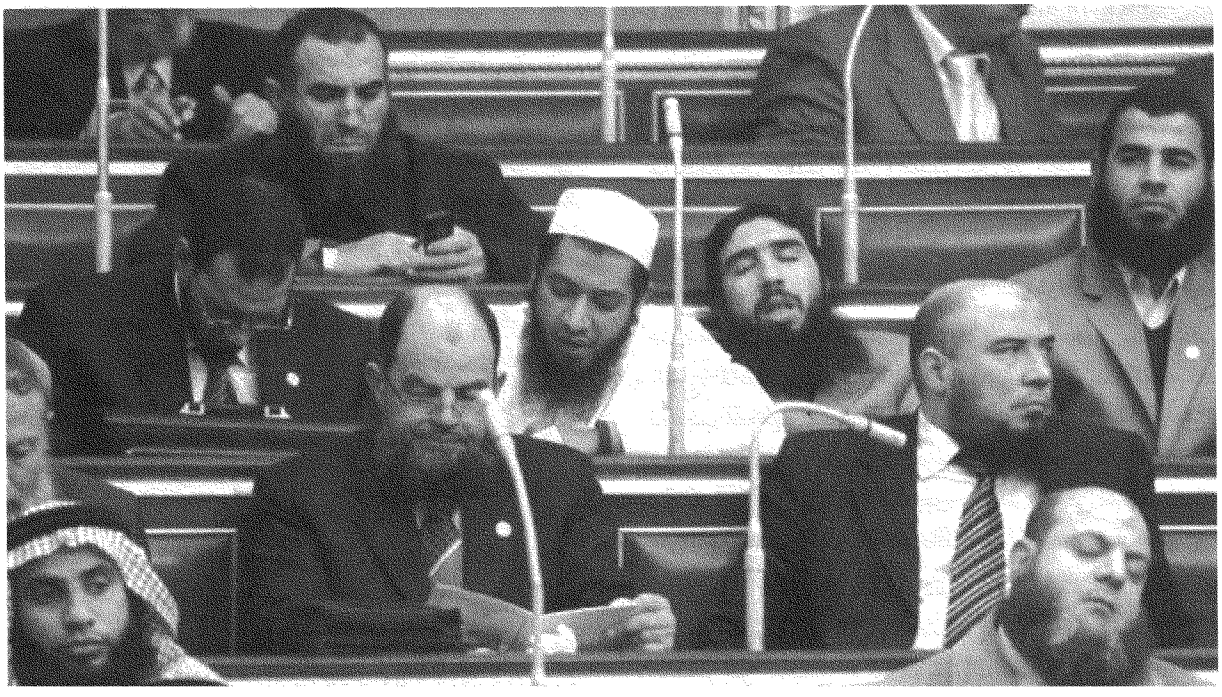

إنّ التغيير الذي نريد هو ذاك الذي ينقلنا إلى ما هو أفضل، لا التغييرُ الذي يصاحبه تأخّرٌ أو ردّة. ولقد شاعت، في الأشهر الأخيرة، كلمتا الثورة والانتفاضة جرّاء «الربيع العربيّ،» وصار كثير من الناس يسمّون ما جرى ويجري في عددٍ من أقطار الوطن العربيّ «ثوراتٍ» أو «انتفاضات.» لكنْ ما الذي يميّز الثورةَ من الانقلاب، أو من الهبّة، أو التمرّد، أو العصيان، أو الانتفاضة؟

ثمّة محلّلون يختلفون، حتى الآن، على سبيل المثال، بشأن يوليو ١٩٥٢ في مصر: أكانت «ثورةً» منذ البدء، أمْ أنها تطوّرتْ وتعمّقتْ فغدت ثورةً فيما بعد، أمْ أنها كانت انقلاباً في البدء ثم أصبحتْ ثورةً بعد إنجازاتٍ عديدةٍ تحقّقتْ في مجالاتٍ كثيرةٍ في عهد جمال عبد الناصر؟

* - أستاذ الفلسفة في الجامعة الأردنيّة. والصورة هي من جلسة لمجلس الشعب المصريّ الجديد.

الثورة البورجوازيّة

هذا في ما يخصّنا نحن العرب في الماضي القريب. أمّا عالمياً، فقد كانت هناك ثوراتٌ تصنَّف بأنّها بورجوازيّة، وأبرزُها الثورةُ الفرنسيّة عام ١٧٨٩. الجدير بالذكر أنّ البورجوازيّة هي الطبقة المهيمنة في المجتمع الرأسماليّ، أي التي تملك وسائلَ الإنتاج، وتستغلّ العملَ المأجور، وتسيطر على نظام الحكم. وقد مهّدتْ هذه الطبقةُ «السبيلَ إلى تطوّر العلم والتكنيك، وإلى رفع إنتاجيّة العمل، ودمّرتْ نمطَ الحياة الإقطاعيّ التقليديّ، وقلّبت التصوّر الإقطاعيّ ـ الطبقيّ عن الإنسان.»[١] لكنّ هذا الطابع التقدميّ للبورجوازيّة، في اعتقاد الشيوعيين وعلى رأسهم لينين، زال عندما تحوّل التنافسُ الحرّ في المجتمع الرأسماليّ إلى احتكار، وانقلبت الرأسماليّةُ إلى إمبرياليّة عند بداية القرن العشرين، وترسّخ شكلٌ جديدٌ من أشكال رأس المال ـ هو الرأسمال الماليّ... فضلاً عن تطوّرات سلبيّةٍ أخرى طرأتْ فيما بعد على النظام الرأسماليّ، من أهمّها ظهورُ الشركات المتعدّية الجنسيّة والعولمة.

أعود إلى الحديث عن الثورة الفرنسيّة. إنها أهمُّ ثورةٍ بورجوازيّةٍ في العالم بأسره، و«الأكثرُ عمقًا وأثرًا وقوة من جميع الحركات المعاصرة لها»[٢] على حدّ قول هوبْسباوم، الذي يضيف أنها، «دون غيرها من الثورات التي سبقتْها أو صاحبتْها أو تلتْها، ثورةٌ جماهيريّةٌ اجتماعيّة، وأكثرُ تطرّفًا جذريّاً من أيّة نهضةٍ أخرى...»[٣] وهو يؤكّد أنها لم تحدث على يد حزب أو حركةٍ قائمةٍ بالمعنى الحديث للكلمة، ولم يتزعّمْها رجالٌ حاولوا تنفيذَ برنامج منهجيّ منظّم، بل ما حدث هو تلاقي الآراء العامّة في اجتماع مدهش في أوساط فئة اجتماعيّة على قدرٍ كبيرٍ من التماسك، هي البورجوازيّة. وإذا كان لهذه المجموعة هذا الدور، فإنّ هوبْسباوم يحمّل «الفلاسفة» مسؤوليّة الثورة.[٤] صحيح أنّها، في رأيه، كانت ستحدث من دونهم، «غير أنّهم ربما سارعوا إلى الانتقال من مجرّد تحطيم النظام القديم، إلى استبداله بسرعةٍ بنظامٍ جديد.»[٥] ومهما يكن من أمر الدور الذي أدّوه في هذه الثورة، بنظره، فإنّ الأكيد أنّهم، وفي طليعتهم لامتري وهولباخ وهيلفسيوس وديدرو وروسّو، قد قاموا بدور كبير في الإعداد الإيديولوجيّ لها.

الثورة الاشتراكيّة

ثمّة ثوراتٌ أخرى تصنَّف بأنّها اشتراكيّة، وأبرزُها ثورةُ أكتوبر الروسيّة عام ١٩١٧، ثم الثورةُ الصينيّة عام ١٩٤٩ التي كان للأولى أثرٌ كبيرٌ في اندلاعها بحسب ماوتسي تونغ.[٦] وفي اعتقاد الشيوعيين أنّ الثورة الاشتراكيّة هي «أعلى نمط»[٧] من أنماط الثورات الاجتماعيّة لكونها «أسلوبَ الانتقال من التشكيلة الاقتصاديّة الاجتماعيّة الرأسماليّة إلى التشكيلة الشيوعيّة.»[٨] والواقع أنّ نظرتهم هذه قائمة على حتميّة التاريخ، وعلى التفاؤل بأنّ المجتمع البشريّ يتقدّم باطّراد.

على أنّ قيام هذه الثورة يتعذّر، في معتقد منظّري الشيوعية، من دون وجود طليعة للطبقة العاملة متسلّحة بـ «نظريّة علميّة» للتطور الاجتماعيّ. كما أنّ تحالف الطبقة العاملة مع الفئات العاملة الأخرى، في الأرياف وفي المدن، شرط ضروريّ لانتصار هذه الثورة. وأخيرًا فلا غنى للثورة من أجل انتصارها من وجود أزمةٍ عامّة؛ وثمة في هذا الصدد تسويغٌ جاء به لينين لانتصار ثورة أكتوبر الاشتراكيّة، مفادُه أنّ روسيا كانت الحلقة الأضعف في السلسلة الإمبرياليّة.

في تعريفات الثورة

إنّ ما يحدّد طابعَ الثورة أمران: «المهامّ الاجتماعيّة التي تحقّقها،»[٩] و«القوى الاجتماعيّة المشاركة فيها.»[١٠] وثمة تعريفاتٌ للثورة جديرةٌ بأن نتعرّف إلى بعضها في سياق هذا البحث.

فالثورة في أحد التعريفات «تغييرٌ نوعيّ عميق في تطوّر الظواهر مهما كانت طبيعيّة، مجتمعيّة، معرفيّة...»[١١] كالثورة الجيولوجيّة، أو الصناعيّة، أو العلميّة، وهلمجرّاً. ويرى الماركسيون عامّةً أنّ الثورة انتقال سريع يتطوّر على شكل طفراتٍ أو وثباتٍ من وضعيّة نوعيّة معيّنة إلى أخرى، وهي تبرز «واحدًا من أهمّ نواميس التطوّر الجدليّ للطبيعة والمجتمع والتفكير.»[١٢] وإذا كانت القوة تلازم تحقيق الثورة، فإنّ هذه الأخيرة يمكن أن تتحقّق بصورة سلميّة إذا كانت الظروف مؤاتية.

---

١ ـ بُونين، «البورجوازيّة،» **المعجم الموسوعيّ الفلسفيّ**، موسكو ١٩٨٩، ص ٧٣ (باللغة الروسيّة).

٢ ـ٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ إريك هوبْسباوم، **عصر الثورة/أوروبا (١٧٨٩ ـ ١٨٤٨)**، ترجمة: فايز الصيّاغ (بيروت: المنظمة العربيّة للنشر، ٢٠٠٨)، ص ١٢٧، ١٢٨، ١٣٥.

٦ ـ وو بَن، **الصينيون المعاصرون، التقدم نحو المستقبل انطلاقًا من الماضي**، الجزء الأول (الكويت: عالم المعرفة، العدد ٢١٠، يونيو/ حزيران ١٩٩٦)، ص ٢٦٣.

٧ ـ كراسين، «الثورة الاشتراكيّة،» **المعجم الموسوعيّ الفلسفيّ**، ص ٦٠٦ (باللغة الروسيّة).

٨ ـ المرجع السابق، الصفحة نفسها.

٩ ـ تحرير: م.م روزنتال و ب. ف. يودين، «الثورة الاجتماعيّة،» **المعجم الفلسفيّ** (موسكو: دار الأدب السياسيّ للنشر، ١٩٦٣)، ص ٣٨٧ (باللغة الروسيّة).

١٠ ـ المرجع السابق، الصفحة نفسه.

١١ ـ كراسين، «الثورة،» **المعجم الموسوعيّ الفلسفيّ**، ص٥٥٠ (باللغة الروسية).

١٢ ـ اونيكوف وشيشلين، **القاموس السياسيّ المختصر** (موسكو: دار الأدب السياسيّ، ١٩٧٨)، ص ٣٢٨ (باللغة الروسية).

الثورة وتونس ومصر

لا شكّ في أنّ ما حصل في تونس ومصر يمثّل انقلابًا أطاح السلطة السياسيّة، وعوّضها بسلطةٍ أخرى، مستندًا إلى «هبّة شعبيّة» قادها الشبابُ الذين لم يسترشدوا بـ «نظريّة» ولم يَقُدهم «حزبٌ طليعيّ.» غير أنّ الثورة ليست مجرّدَ استبدال حكّام بحكّام آخرين، أو إزالة حاكمٍ وإبقاء أنصاره في الحكم، بل لا بدّ من تغيير نوعيّ ينطوي على تحوّل جذريّ يقطع مع النظام السابق ـ وهذا لا يتحقّق بين عشيّة وضحاها، ولم يتحقّق في تونس ومصر على ما ذهب كثيرون.

الثورة ليست مجرّدَ استبدال حكّام بحكّام آخرين، أو إزالة حاكمٍ وإبقاء أنصاره في الحكم، بل لا بدّ من تغيير نوعيّ ينطوي على تحوّل جذريّ يقطع مع النظام السابق.

فقد أكّد مصطفى بن جعفر، زعيمُ التكتّل الديمقراطيّ من أجل العمل والحريّات، وهو معارضٌ سابق للرئيس المخلوع زين العابدين بن عليّ، أنّ «الرأي العامّ يرى أنه لم تحصلْ قطيعةٌ حقيقيّةٌ مع الماضي،» مضيفًا أنّ «نظام بن علي لا يزال قائمًا.»* وشدّدتْ نوال السعداوي على أنّ الثورة في مصر بعد أن أسقطتْ رأسَ النظام متواصلةٌ حتى التخلّص من «جسد النظام.» وخلص عمر الرزّاز، في محاضرته التي ألقاها في مكتبة الجامعة الأردنيّة، إلى أنّ ما تغيّر في النظامين التونسيّ والمصريّ هو رأسُ الدولة، لا طبيعةُ النظام الذي ما يزال يعمل بالآليّات والأدوات نفسها.

ما قيل أعلاه خصّ تونس ومصر. أما ما خصّ الوطنَ العربيّ عامّةً، فقد قال الطاهر بن جلّون إنه لا يسمّي ما يحدث فيه ثورات «لأنه يفتقر إلى تخطيطٍ وإيديولوجيّاتٍ وقادة؛ وإنما هو نوعٌ من الغضب المتراكم المكبوت على مدى عقود إلى أن جاءت شرارةُ بو عزيزي ففجّرته.»

يُضاف إلى تلك الشكوك تخوّفٌ من نتائج تولّي الإسلاميّين الحكمَ، على الرغم من ادّعائهم أنّ الدولة التي سيقيمونها مدنيّة. إذ كيف تكون «مدنيّةٌ ذاتَ مرجعيّةٍ دينيّة» كما يزعمون؟! إنّ الحكم المدنيّ، ينبغي أن لا تكون له صلةٌ بالدين. ومهما يكن الأمر، فإنّ إرادة الأغلبيّة هي التي ستقرّر نظامَ الحكم.

لكنّ فوز الأكثريّة لا يكفي وحده لكي يكون الحكمُ الجديد ديموقراطيّاً؛ ذلك لأنّ موقفها تجاه الأقلية يُعدّ مؤشّرًا مهمّاً. يقول آلان تورين إنّ الديموقراطيّة هي «النظام الذي تعترف الأكثريّةُ فيه بحقوق الأقليّات، إذ تُسلِّم بأنّ أكثريّة اليوم قد تتحوّل إلى أقليّة غدًا.»[1] ويزيد قائلاً إنّ الأكثريّة ينبغي أن «تمتنع، بشكل خاصّ، عن إكراه الأقليّة الواحدة على الدفاع عن مصالحها وعلى التعبير عن رأيها وفقًا للطرائق والأساليب التي تناسب الأكثريّة أو الجماعات القويّة دون غيرها من الطرائق والأساليب.»[2] ولعلّ أهمّ ما ذهب إليه تورين بشأن الأكثريّة والأقليّة هو أنّ «فكرة الديمقراطيّة لا يمكن أن تنفصل عن فكرة الحقوق، وبالتالي لا يمكن أن تُختزل إلى مقولة حكم الأكثرية.»[3]

ثم هل يؤمن الإسلام السياسيّ بالديموقراطيّة حقّاً؟ وهل يؤمن مفكّروه وأنصاره بأنّ الشعب هو مصدر السلطات؟ وهل سيسمحون للآخر بأن يمارس حريّته مهما اختلف عنهم؟

بيْد أنّ الخوف الأشدّ إنما نلحظه لدى الأقباط في مصر؛ فقد اضطُهدوا في عهد مبارك، ويخشوْن إذا ما فاز الإسلاميون أن يكون الاضطهادُ أشدّ.

إنّ تكلّل أيّ حراكٍ شعبيّ عربيّ بالنجاح رهن بأن تكون الوحدة الوطنيّة صلبة ومتماسكة، بحيث لا يمارَس أيُّ ضربٍ من ضروب التمييز بين المواطنين. ولا مراء في أنّ وحدة القوى الوطنيّة من الذكور والإناث، والشيب والشبّان، وبصرف النظر عن الدين أو الطائفة أو اللغة أو المرجعيّة الفكريّة، غاية في الأهميّة للنهوض بالمجتمع. ولذا، فإنّ تشكيل جبهة من القوى الفاعلة في المجتمع مقصدٌ استراتيجيّ لا ينبغي أن يغيب عن البال. ويتعيّن على الجبهة أن تضع خطّة استراتيجية تحدّد المنجزات المرتقبة في كلّ مجال من مجالات الحياة، والزمن التقريبيّ لتحقيق ذلك، والكيفيّة، وما إلى ذلك.

إنّ عدم إيلاء ما تقدّم الاهتمامَ اللازمَ سيجعل الحراكَ الشعبيّ العربيّ في مهبّ الفوضى والاضطراب، ويبعده عن الارتقاء إلى ثورةٍ بحقّ وحقيق. وما نقوله ليس تنظيرًا من برج عاجيّ، بل مستوحًى من أهمّ ثورات العالم. نعم، لا تتشابه الثوراتُ من حيث الظروف التي تؤدّي إلى نجاحها، بيْد أنّ هناك عواملَ مهمّةً لا بدّ من توافرها ليتحوّل الحراكُ الشعبيّ إلى ثورة. ونحن متفائلون بأنّ الظروف الملائمة ستنشأ عاجلاً أمْ آجلاً، وسيتحول كلُّ حراك شعبيّ، مع مضيّ الزمن، إلى ثورة.

عمّان

---

* ـ قيل هذا الرأي قبل إجراء الانتخابات التي أدت إلى فوز «حركة النهضة».

١ ـ آلان تورين، **ما هي الديموقراطيّة؟ حكم الأكثريّة أمْ ضمانات الأقليّة**، ترجمة حسن قبيسي (بيروت: دار الساقي، ط ١، ١٩٩٥)، ص ٢٥.

٢ ـ٣ ـ المرجع السابق، ص ٣٥.